دور الحوكمة المصرفية في إدارة المخاطر بالمصارف دراسة ميدانية على عينة من فروع المصارف السودانية بمدينة الأبيض

The role of banking governance in risk management in banks a field study on a sample of Sudanese bank branches in El-Obeid city

ياسر تاج السر محمد سند

جامعة النيلين – السودان

portaccasaad55@gmail.com

أسعد مبارك حسين موسى*

جامعة النيلين – السودان

Portaccasad55@gmail.com

تاريخ الإستلام: 2020/09/30 تاريخ القبول: 2020/11/10 تاريخ النشر: 2020/12/31

ملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم وأهمية آليات الحوكمة المصرفية، ودراسة ومعرفة إدارة المخاطر ومن ثم دراسة دور آليات الحوكمة المصرفية والمتمثلة في مجلس الإدارة، لجان المراجعة، المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في إدارة المخاطر بالمصارف السودانية.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أثبتت صحة الفرضيات ومنها أن مجلس الإدارة يقوم بوضع نظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر للمصرف، وكما تتوفر لأعضاء لجنة المراجعة المعرفة الكافية بالجوانب المحاسبية والمصرفية التي تمكن من التعرف على المخاطر التي تحيط بالمصرف، وتهتم المراجعة الداخلية بالتأكد من الإستخدام الاقتصادي الكفء للموارد، و أن المراجعة الخارجية تهدف إلى تقييم نظم الرقابة الداخلية للمصرف بما يعزز حسن إدارة المخاطر.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة المصرفية، آليات المخاطر، المراجعة الداخلية، المراجعة الخارجية، لجنة المراجعة.

تصنيف JEL: G03، Y03.

Abstract:

Enter your abstract here (an abstract is a brief, comprehensive summary of the contents of the article).The study aimed to identify the concept and importance of banking governance mechanisms, studying and knowing risk management, and then studying the role of banking governance mechanisms which represented in the board of directors, audit committees, internal audits, and external audits in risk management in Sudanese banks.

and the study reached several results that proved the validity of the hypotheses, Including that the board of directors is setting up a specific system for measuring and monitoring the risks of the bank, and the members of the audit committee also have adequate knowledge of the accounting and banking aspects that enable them to identify the risks surrounding the bank, and that the external audit aims at evaluating the internal control systems of the bank in order to enhance the proper management of risks.

Key words: banking governance ؛mechanisms risks, Internal audit, External review, Review Committee.

Jel Classification Codes: G03, Y03.

* المؤلف المراسل.

www.manaraa.com

1. مقدمة:

أدت الإنهيارات المالية في العديد من الدول المتقدمة إلي الإهتمام بالدور الذي تلعبه الحوكمة المصرفية في التأكيد على الإلتزام بالسياسات والإجراءات الرقابية من المخاطر التي قد تنشا من العوامل الداخلية التي يعمل فيها المصرف.

وفي ظل تصاعد المخاطر المصرفية، بدأ التفكير في آليات لمواجهة تلك المخاطر التي تتعرض لها البنوك، من خلال وضع أسس معنية للعلاقة بين مجلس الإدارة والمديرين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالشكل الذي يؤدي إلي وجود شفافية في التعامل بين هذه الأطراف والذي يؤدي إلي منع حدوث مثل هذه الإنهيارات المالية في المستقبل.

✓ **الإشكالية:** من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

هل توجد علاقة بين آليات الحوكمة المصرفية و إدارة المخاطر؟

✓ **الأسئلة الفرعية:** يمكن صياغة الأسئلة الفرعية الآتية:

- هل توجد علاقة بين مجلس الإدارة كإحدى آليات الحوكمة المصرفية وإدارة المخاطر بالمصارف السودانية؟
- هل توجد علاقة بين لجان المراجعة كإحدى آليات الحوكمة المصرفية وإدارة المخاطر بالمصارف السودانية؟
- هل توجد علاقة بين المراجعة الداخلية كإحدى آليات الحوكمة المصرفية وإدارة المخاطر بالمصارف السودانية؟
- هل توجد علاقة بين المراجعة الخارجية كإحدى آليات الحوكمة المصرفية وإدارة المخاطر بالمصارف السودانية؟

✓ **فرضيات الدراسة:** تسعى الدراسة لاختبار الفرضيات التالية:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجلس الإدارة كإحدى آليات الحوكمة المصرفية وإدارة المخاطر؛
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين لجان المراجعة كإحدى آليات الحوكمة المصرفية وإدارة المخاطر؛
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية كإحدى آليات الحوكمة المصرفية؛
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الخارجية كإحدى آليات الحوكمة المصرفية و إدارة المخاطر

✓ **أهداف الدراسة:** هدفت الدراسة إلى تحقيق الآتي:

- التعرف على مفهوم وأهمية وآليات الحوكمة المصرفية؛
- دراسة دور مجلس الإدارة في إدارة المخاطر بالمصارف السودانية؛
- دراسة دور لجان المراجعة في إدارة المخاطر بالمصارف السودانية؛
- دراسة دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر بالمصارف السودانية؛
- دراسة دور المراجعة الخارجية في إدارة المخاطر بالمصارف السودانية.

✓ **أهمية الدراسة:** تتمثل أهمية الدراسة في زيادة المعرفة بالحوكمة المصرفية وآلياتها، ولفت النظر الجهات الرقابية في المصرف المركزي والمصارف السودانية لموضوع الحوكمة المصرفية، وقلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في بيئة الأعمال السودانية.

✓ **منهج الدراسة:** إتبعت الدراسة المنهج الوصفي، تم إستخدام الإستبيان في جمع البيانات على عينة من المصارف بمدينة الأبيض 2020م، أما البيانات الثانوية من الكتب والمراجع والدوريات والرسائل الجامعية والإنترنت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الحوكمة المصرفية منها:

- ✓ دراسة: (سمير، 2011، الصفحات 149-190): هدفت الدراسة إلى التعرف على الحوكمة المصرفية وفقاً لمبادئ وقواعد الحوكمة الصادرة عن منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) ولجنة بازل (Basel) للرقابة المصرفية ومدى تطبيق واعتماد المصارف العراقية للحوكمة المصرفية. وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها أن تطبيق مبادئ الحوكمة من شأنه أن يؤدي إلى تطبيق العدالة والشفافية وتخفيض الفساد المالي والإداري ورفع كفاءة الشركات وزيادة الثقة بالاقتصاد الوطني وتعميق دور أسواق المال في تنمية المدخرات ورفع عوائد الاستثمار.
- ✓ **دراسة** (حسن، 2012، الصفحات 93-118): هدفت الدراسة إلى توضيح طبيعة العلاقة بين الحوكمة المصرفية وجودة المعلومات المحاسبية مع تقديم مدخل مفاهيمي عن الحوكمة وأهميتها فضلاً عن مفهوم جودة المعلومات المحاسبية وقد توصلت الدراسة إلى نتائج تبين العلاقة الإيجابية بين تبني حوكمة المصارف وجودة المعلومات المحاسبية، كما أن هناك اهتمام متزايد نحو تبني قواعد الحوكمة نتيجة للتطورات في الاقتصاد العراقي، كما أن معايير الإفصاح والشفافية تعد الركائز الأساسية للإطار الفكري للحوكمة.
- ✓ **دراسة** (دبلة، 2014، الصفحات 199-216): هدفت الدراسة إلى بيان الإطار المفاهيمي للحوكمة المصرفية الجيدة من جهة وإبراز مساهمتها في إدارة المخاطر من خلال مبادئها وآلياتها، و توصلت الدراسة إلى أن التزام المصارف بتطبيق مبادئ الحوكمة يقود إلى تطبيقها لدى العملاء والمؤسسات الأخرى، وأن تعزيز تطبيق مبادئ الممارسة السليمة لمبادئ الحوكمة في الجهاز المصرفي ينبغي أن يكون من خلال البنك المركزي باعتباره المسئول الأول عن تنظيم ورقابة المصارف وإشرافها.
- ✓ **دراسة** (ياسر، لبنى، 2015م): تناولت الدراسة دور آليات لحوكمة المصرفية في الحد من مخاطر التشغيل بالمصارف حيث ركزت الدراسة على مخاطر التشغيل الإلكتروني للبيانات بالمصارف وكيف يتم الحد منها من خلال آليات الحوكمة المصرفية والتي تشمل جلس الإدارة ولجنة المراجعة والمراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، توصلت الدراسة إلى نتائج أثبتت أن آليات الحوكمة المصرفية لها القدرة على الحد من مخاطر التشغيل الالكتروني للبيانات سواء في مرحلة الإدخال أو المعالجة أو مرحلة المخرجات.
- ✓ **دراسة:** (عمر، 2017): هدفت الدراسة إلى دراسة إطار مبادئ الحوكمة المصرفية ومدى تأثيره في تحديد وتوزيع المسئوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والرقابية أن تطبيق الحكومة يؤدي إلي تحقيق السياسات والإجراءات المتعلقة بالإفصاح والشفافية كما يساهم في الحد من تناسب المعلومات المحاسبية.
- ✓ **دراسة:** (بحر، 2018): تناولت الدراسة دور الحوكمة المصرفية ومقررات بازل في الحد من مخاطر الأزمات المالية وهدفت الدراسة إلى بيان أثر أبعاد الحوكمة المصرفية على تحقيق الحد من مخاطر الأزمات المالية بالبنوك السودان، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: مبادئ ومعايير بازل للرقابة المصرفية تناسب أعمال الرقابة للمصارف العاملة في السودان يؤدي تطبيق دعائم بازل II لزيادة أعمال المصارف وربحيتها وبالتالي قدرتها علي منح التمويل المصرفي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. الإطار النظري

1.3. الحوكمة المصرفية

عرفت الحوكمة المصرفية بأنها: "مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للمصرف وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين، بالإضافة إلى الاهتمام بعلاقة هؤلاء بالفاعلين الخارجيين، والتي تتحدد من خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية، وتنطبق الحوكمة في الجهاز المصرفي على البنوك العامة والخاصة والمشتركة (عادل، 2010، صفحة 32)

أيضاً عرفتها لجنة بازل بأنها الطريقة التي تدار بها المؤسسات المصرفية بواسطة مجالس إدارتها والإدارة العليا للتأكد من الآلية التي يقوم بها المصرف بوضع أهدافه وإدارة عملياته اليومية ومراعاة مصالح المتعاملين مع المصرف من موظفين وزبائن ومساهمين وغيرهم فضلاً عن إدارة أنشطة المصرف وتعاملاته بطريقة آمنة وسليمة بما يضمن حماية أموال المودعين (فتحي، 2008، الصفحات 33-46).

كما عرفت بأنها "مجموعة القواعد واللوائح القانونية والمحاسبية والمالية والاقتصادية التي توجه وتحكم الإدارة في أداء عملها والوفاء بمسؤولياتها ليس فقط أمام المساهمين الذين هم أساساً من منظومة الحوكمة المصرفية ولكن أيضا أمام المودعين الذين هم أساساً الدائنون الرئيسيون للمصارف ومن ثم أمام أصحاب المصالح والمجتمع في المنطقة التي يعمل فيها المصرف (ناظم، 2012، صفحة 96).

يتضح للباحثان من التعريفات السابقة أن الحوكمة المصرفية هي قواعد ونظم وإجراءات يتم إصدارها من جهات داخل المنشأة وخارجها ويتم تطبيقها والرقابة عليها عبر آليات معينة لتحقيق أهداف مرسومة مسبقاً ولخدمة أطراف محددة.

✓ **أهمية الحوكمة المصرفية:** تتمثل أهمية الحوكمة في المصارف في أنها:

- علاج ووقاية للمصارف من التلاعب والغش المالي والفني والفساد الإداري والأزمات والإفلاس،
- كما أنها تحسن أداء المصارف وتزيد من قيمتها(عبد العزيز، 2007 م)؛
- كما أن ضعف الحوكمة في المصارف يمكن أن يزعزع النظام المالي للمصرف ويشكل مخاطر عامة على الإقتصاد الكلى والجزئي **(العلفي، 2011م)**،
- تكمن أهميتها في دورها في تعظيم قيمة الشركة بالسوق وضمان بقائها ونموها واستمرارها، ولها دور مهم في جذب الاستثمارات سواء الأجنبية منها أو المحلية وتساعد في الحد من هروب رؤوس الأموال وازدياد فرص التمويل (ناظم، 2012).

✓ **أهداف الحوكمة المصرفية:** تهدف الحوكمة المصرفية إلى دعم الجهاز المصرفي وضمان سلامته واستقراره وذلك من خلال المعايير التي وضعتها "لجنة بازل" للرقابة على البنوك وتنظيم ومراقبة الصناعة المصرفية (دبلة، 2014)، ويتفرع عن ذلك الهدف مجموعة من الأهداف منها:

- تخفيض المخاطر (ناظم، 2012)؛
- وتحقيق العدالة والشفافية؛
- حماية المساهمين بصفة عامة سواء أقلية أو أغلبية وتعظيم عائدهم؛
- مراعاة مصالح الموظفين والمجتمع، تشجيع جذب الاستثمارات المحلية والدولية؛
- ضمان وجود هياكل إدارة يمكن معها محاسبة إدارة المصرف أمام المساهمين؛
- ضمان مراجعة الأداء المالي ورفع مستويات الأداء للمصارف والالتزام بالقوانين؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- زيادة قدرة المصارف المحلية على المنافسة العالمية وفتح أسواق جديدة لها(**محمد، 2009 م**).

2.3.آليات الحوكمة المصرفية: تتمثل آليات الحوكمة المصرفية في الآتي:

✓ **المراجعة الداخلية:** عرفت المراجعة الداخلية على أنها أحد عناصر الرقابة الداخلية تصمم بمعرفة الإدارة لغرض فحص وتقييم التقارير عن الرقابات المحاسبية وغيرها وعادة تشتمل على استعراض الأنظمة والرقابات الداخلية وفحص المعلومات المالية والتشغيلية للإدارة، بالإضافة إلي استعراض مدى اقتصادية وكفاءة وفعالية العمليات داخل المنشأة (ميلاد، 2011، صفحة 43).

وكما عرفت بأنها أداة من أدوات الرقابة الداخلية فهي تساعد الإدارة على متابعة ومراقبة كافة عمليات وأقسام ومراكز وأنشطة المشروع ومخرجاتها تقرير أو تقارير تقدم لمجلس الإدارة أو لجان المجلس مباشرة والقائم بها موظف بالمشروع واستقلاله استقلال تنظيمي فقط ويتحقق هذا الاستقلال بتبعية إدارة المراجعة الداخلية لمجلس الإدارة مباشرة (نصر، 2006، صفحة 196).

وعرفت أيضاً بأنها نشاط محايد موضوعي استشاري ومطمئن يهدف إلى زيادة قيمة عمليات المنشأة وتحسينها وتساعد المراجعة الداخلية في تحقيق أهداف المنشأة عن طريق أسلوب منتظم ومنضبط لتقييم وتحسين فعالية إجراءات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة. (ممدوح، 2005، الصفحات 228-229)

كما وتهدف المراجعة الداخلية إلى:

- تحقيق دقة الأنظمة الداخلية؛
- الكفاءة في تنفيذ المهام داخل كل قسم من أقسام المنشأة، كفاءة النظام المحاسبي؛
- التأكد من مدى التزام العاملين بالمشروع للسياسات والخطط وإجراءات الإدارة الموضوعة، والتأكد من صحة البيانات المحاسبية والإحصائية التي تقدمها الأقسام المختلفة للإدارة العليا (البشارى، 2008)؛
- كما يقوم المراجع الداخلي بإعداد تقارير لتمكين الإدارة من القيام بمسئولياتها المختلفة وبحيث تستند في إصدار قراراتها إلى معلومات صحيحة تتفق مع السياسات والخطط والإجراءات والقوانين واللوائح التي يعمل المصرف من خلالها، ويقدم المشورة للإدارة عما إذا كانت عملياتها الرئيسية ذات نظم سليمة لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية (أمين، 2005، صفحة 255).

يرى الباحثان أن المراجعة الداخلية تطور مفهومها وأهدافها مع التطورات الاقتصادية والمالية، فبالإضافة إلى تلك المهام والوظائف المذكورة في التعريفات السابقة أصبح يناط بالمراجعة الداخلية القيام بمهام أخرى تتعلق بإدارة المخاطر ومتابعة الجودة في مختلف الأنشطة داخل المشروع والرقابة عليها بالإضافة إلى تفعيل الحوكمة وتحقيق أهدافها من خلال ضبط ومتابعة تنفيذ النظم واللوائح المختلفة للمشروع.

✓ **المراجعة الخارجية:** عرفت المراجعة الخارجية بأنها فرع من فرعى المراجعة الرئيسية الداخلية والخارجية وأنها الأداة الرئيسية المستقلة والحيادية التي تهدف إلى فحص القوائم المالية في المنشأة ومن ناحية أخرى فان المراجعة الخارجية بمعناها المتطور والحديث والشامل ما هي إلا نظام يهدف إلى إعطاء الرأي الموضوعي في التقارير والأنظمة والإجراءات المعنية بحماية ممتلكات المنشأة موضوع المراجعة (السيد، 2007، صفحة 39).

وعرفت أيضا بأنها الفحص الانتقادي المنظم لأنظمة الرقابة الداخلية والبيانات المحاسبية المثبتة في الدفاتر والسجلات والقوائم المالية للمنشأة التي تراجع حساباتها بقصد إبداء رأى فني محايد عن مدى صحة ودقة هذه البيانات ودرجة الاعتماد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عليها وعن مدى دلالة القوائم المالية أو الحسابات الختامية التي أعدها المشروع على نتيجة أعماله من ربح أو خسارة وعن مركزه المالي وذلك بناءً على المعلومات والإيضاحات المقدمة لمراجع الحسابات وطبقا لما جاء بالدفاتر والسجلات (صالح، 2008، صفحة 14).

يرى الباحثان أن الأدوار المعاصرة للمراجعة أصبحت لا تقف عند ذلك الفحص الإنتقادي للدفاتر والسجلات المحاسبية بهدف إبداء الرأي الفني المحايد عنها وعن مخرجاتها، وإنما تؤدي المراجعة الخارجية مهاماً ووظائف تخرج عن التقليد المتعارف عليه عنها حيث أصبحت تؤدي مهاماً استشارية لرفع كفاءة أداء المنشآت وتقييم وتقويم نظمها المحاسبية وزيادة فعالية وكفاءة الإدارات القائمة على أمرها بالإضافة إلى متابعة مدى التزام تلك المنشآت بالقوانين واللوائح والتشريعات التي تصدرها الجهات المختلفة الداخلية والخارجية بما يتماشى مع روح الحوكمة ويحقق أهدافها.

- ✓ **لجان المراجعة:** عرفت لجان المراجعة بأنها لجنة منبثقة من إدارة الشركة وعضويتها قاصرة فقط على الأعضاء غير التنفيذيين الذين لديهم خبرة في مجال المحاسبة والمراجعة وتكون مسئولة عن الإشراف على عملية إعداد القوائم المالية ومراجعة وظيفتي المراجعة الخارجية والداخلية ومراجعة الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات (الطيب، 2010، صفحة 42).

وعرفت أيضا بأنها "لجنة مكونة من مدراء الشركة الذين تتركز مسؤولياتهم في مراجعة القوائم المالية السنوية قبل تسليمها إلى مجلس الإدارة. وتعد لجنة المراجعة كحلقة وصل بين المراجعين ومجلس الإدارة، وتتلخص نشاطاتها في مراجعة ترشيح المراجع الخارجي، ونطاق ونتائج المراجعة، وكذلك الرقابة الداخلية للشركة، وجميع المعلومات المالية المعدة للنشر (سلامة، 2005، صفحة 12)

يتفق الباحثان مع هذه الأدوار والمهام المذكورة في التعريفات السابقة للجان المراجعة ويؤكدان على أهميتها في تفعيل الحوكمة وإرساء دعائمها من خلال عملها كجهة مستقلة بين مهام المراجعة الداخلية والخارجية وإدارة المنشأة.

- ✓ **مجلس الإدارة:** يعد مجلس الإدارة هو المسئول عن رقابة المديرين ومحاسبتهم عن أدائهم لتحقيق أهداف الشركة، وتحقيق مصلحة المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى، ويتكون مجلس الإدارة من أعضاء من داخل الشركة (تنفيذيين) وأعضاء من خارج الشركة (غير تنفيذيين) وتتوافر للأعضاء الداخليين الخبرة والمعرفة بالمنشأة وطبيعة أعمالها، بينما يتوافر في الأعضاء الخارجيين الاستقلال والخبرة بالجوانب الإدارية والمالية والمحاسبية ويعتبر مجلس الإدارة أساس التطبيق السليم والفعال لحوكمة الشركات، فهو جهاز إشراف ورقابة داخل الشركة يعمل على تحقيق التقارب في المصالح بين الإدارة والمساهمين من ناحية وبين المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى من ناحية أخرى. (محمد، 2010، صفحة 20)

يعتبر مجلس الإدارة مسئولاً أمام المساهمين والمودعين عن المحافظة على مصالحهم، ويجب أن يمتلك الخبرة والمهارة لإدارة شئون المصرف والمخاطر المرتبطة به، (عمري، 2009م)، ويمثل أداة من أدوات مراقبة سلوك الإدارة، ويقدم الحوافز المناسبة للإدارة ويراقب سلوكها ويقوم أداءها (الصادق، 2012، صفحة 61).

يؤكد الباحثان أن مجلس الإدارة هو المسئول الأول أمام كافة الأطراف في رعاية مصالحهم المتنوعة والمختلفة مع أهمية التوفيق بين هذه المصالح لتلك الأطراف- بما فيها مصالح أعضاء مجلس الإدارة نفسه- في حالة تعارض بعضها مع مصالح البعض الآخر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3.3. إدارة المخاطر: عرفت إدارة المخاطر بأنها: عملية مستمرة تحدث داخل المنشأة تصمم وتطبق بغرض التنبؤ بالمخاطر والتحذير منها قبل حدوثها وتحديد واختيار الأسلوب المناسب لمواجهتها والتعامل معها بعد حدوثها (السعيد، 2010، صفحة 154).

من فوائد إدارة المخاطر المصرفية دعم التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي وعمليات اتخاذ القرار، دعم الاستخدام الكفء للموارد، إدراك سريع لكل الفرص الجيدة المتاحة واتخاذ الاحتياطات اللازمة لتجنب التهديدات، تعزيز الإتصال بين جميع مستويات الوحدة الاقتصادية، تحسين عملية فهم وإدراك المخاطر الرئيسية وإعطاء رؤية أفضل للمستقبل مما يدعم عمليات التحسين المستمر (الجنيدي، 2008، صفحة 98).

تتركز مهام إدارة المخاطر المصرفية بالبنك لضمان توفير البيانات المحاسبية حول المخاطر في مجال الائتمان مخاطر السيولة ومخاطر السوق بشكل دوري ومنتظم وفي الوقت المناسب في صورة تقرير شامل ومختصر،ويتم إعداد هذا التقرير بصفه دوريه ويرفع للإدارة العليا لمناقشته. (يوسف، 2005، صفحة 413)

يرى الباحثان أن إدارة المخاطر هي بمثابة الوظيفة والمهمة التي تعزز تأمين المصرف من المخاطر المختلفة وتتنبأ بها قبل وقوعها وتقلل من آثارها إذا خرج أي خطر عن سيطرة الإدارة، بالإضافة إلى منع وقوعها في المستقبل.

4. الدراسة الميدانية:

- ✓ **مجتمع الدراسة:** يتمثل مجتمع الدراسة في المحاسبين بالمصارف بمدينة الأبيض، وتمَّ اختيار مفردات عينة الدراسة بطريقة العينة العشوائية ، حيث تم توزيع عدد 70 إستبانة وتم إسترجاع 63 إستبانة أي بنسبة استجابة 70%.
- ✓ **الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:** تم إستخدام برنامج SPSS وإجراء اختبار الثبات لأسئلة الإستبانة المكونة من جميع البيانات باستخدام " معامل إلفا كرونباخ"، كما وتم استخدام – أسلوب الانحدار الخطي البسيط
- ✓ **اختبار الثبات:** يقصد بثبات المقاييس درجة خلو المقاييس من الأخطاء أي درجة الاتساق الداخلي بين العبارات المختلفة والتي تقيس متغير ما، وجاءت نتائج التقدير كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (01): اختبار الثبات (ألفا كرونباخ) لمحاور الدراسة

فرضيات الاستبانة	عدد العبارات	قيمة الفأ كرونباخ
المحور الأول	6	0.971
المحور الثاني	6	0.968
المحور الثالث	6	0.985
المحور الرابع	6	0.962
المحور الخامس	6	0.977
جميع المحاور	30	0.994

المصدر: إعداد الباحثان من الدراسة الميدانية 2020م .

توضح نتائج اختبار الثبات أن قيمة الفأ كرونباخ للمقياس الكلى 0.994 وهو ثبات مرتفع ومن ثم يمكن القول بأن المقاييس التي إعتمدت عليها الدراسة تتمتع بالثبات الداخلي لعباراتها مما يمكننا من الإعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

✓ **اختبار الفرضيات:**

- **إختبار الفرضية الأولى:** تنص الفرضية الأولي من فرضيات الدراسة على الآتي: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجلس الإدارة كأحد آليات الحوكمة المصرفية وإدارة المخاطر المصرفية".

هدف وضع هذه الفرضية إلى بيان أثر مجلس الإدارة كأحد آليات الحوكمة المصرفية علي إدارة المخاطر المصرفية وللتحقق من صحة هذه الفرضية سيتم إستخدام أسلوب الإنحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن مجلس الإدارة كأحد آليات الحوكمة المصرفية كمتغير مستقل (x_1)، وإدارة المخاطر المصرفية (y) كمتغير تابع وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (02): نتائج تحليل الإنحدار الخطي البسيط على عبارات الفرضية الأولى

	معاملات الإنحدار	أختبار (t)	القيمة الاحتمالية (Sig)	التفسير
$\hat{\beta}_0$	-1.060	-6.613	0.000	معنوية
$\hat{\beta}_1$	1.212	34.194	0.000	معنوية
معامل الإرتباط (R)	0.975			
معامل التحديد (R^2)	0.950			
إختبار (F)	1169.231	(0.000) النموذج معنوي		
$Y = -1.060 + 1.212X1$				

المصدر: إعداد الباحثان من الدراسة الميدانية، 2020م

ويمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالآتي:

- أظهرت نتائج التقدير وجود إرتباط طردي قوي بين مجلس الإدارة كأحد آليات الحوكمة المصرفية المتغير المستقل، وإدارة المخاطر المصرفية كمتغير تابع حيث بلغت قيم معامل الإرتباط البسيط (0.975)؛
- بلغت قيمة معامل التحديد (0.950)، وهذه القيمة تدل على أن مجلس الإدارة كأحد آليات الحوكمة المصرفية كمتغير مستقل يؤثر بـ(95%) على إدارة المخاطر المصرفية (المتغير التابع)ح
- نموذج الإنحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة إختبار (F) (1169.231) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000)؛
- 1.060-: متوسط إدارة المخاطر المصرفية عندما تكون مجلس الإدارة كأحد آليات الحوكمة المصرفية يساوي صفراً؛
- 0.1.212: وتعني زيادة مجلس الإدارة كأحد آليات الحوكمة المصرفية وحدة واحدة يزيد من إدارة المخاطر المصرفية بـ121.2%.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الأولى والتي نصت على أن: " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجلس الإدارة كأحد آليات الحوكمة المصرفية وإدارة المخاطر المصرفية " قد تحققت.

- **إختبار الفرضية الثانية:** تنص الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة على الآتي:" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين لجان المراجعة كأحد آليات الحوكمة المصرفية وإدارة المخاطر المصرفية "، هدف وضع هذه الفرضية إلى بيان أثر لجان المراجعة كأحد آليات الحوكمة المصرفية علي إدارة المخاطر المصرفية وللتحقق من صحة هذه الفرضية سيتم إستخدام أسلوب الإنحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن لجان المراجعة كأحد آليات الحوكمة المصرفية كمتغير مستقل (x_2)، وإدارة المخاطر المصرفية (y) كمتغير تابع وذلك كما في الجدول الآتي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (03): نتائج تحليل الإنحدار الخطي البسيط على عبارات الفرضية الثانية

	معاملات الإنحدار	أختبار (*t*)	القيمة الاحتمالية (Sig)	التفسير
$\hat{\beta}_0$	-0.617	-6.549	0.000	معنوية
$\hat{\beta}_1$	1.123	53.562	0.000	معنوية
معامل الإرتباط (*R*)	0.990			
معامل التحديد (R^2)	0.979			
إختبار (*F*)	2868.935	(0.000) النموذج معنوي		
$Y = -0.617 + 1.123X2$				

المصدر: إعداد الباحثان من الدراسة الميدانية، 2020م.

ويمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالآتي:

- أظهرت نتائج التقدير وجود إرتباط طردي قوي بين لجان المراجعة كأحد آليات الحوكمة المصرفية كمتغير مستقل وإدارة المخاطر المصرفية كمتغير تابع حيث بلغت قيم معامل الإرتباط البسيط (0.990)؛
- بلغت قيمة معامل التحديد (0.979)، وهذه القيمة تدل على أن لجان المراجعة كأحد آليات الحوكمة المصرفية كمتغير مستقل يؤثر بـ(97.9%) على إدارة المخاطر المصرفية (المتغير التابع)؛
- نموذج الإنحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة إختبار (*F*) (2868.935) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000)؛
- 0.617-: متوسط إدارة المخاطر المصرفية عندما تكون لجان المراجعة كأحد آليات الحوكمة المصرفية تساوي صفراً؛
- 1.123: وتعني زيادة لجان المراجعة كأحد آليات الحوكمة المصرفية وحدة واحدة يزيد من إدارة المخاطر المصرفية بـ112.3%.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثانية والتي نصت على أن: " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين لجان المراجعة كأحد آليات الحوكمة المصرفية وإدارة المخاطر المصرفية " قد تحققت.

- **إختبار الفرضية الثالثة:** تنص الفرضية الثالثة من فرضيات الدراسة على الآتي:" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية كأحد آليات الحوكمة المصرفية وإدارة المخاطر المصرفية"، هدف وضع هذه الفرضية إلى بيان أثر المراجعة الداخلية كأحد آليات الحوكمة المصرفية علي إدارة المخاطر المصرفية وللتحقق من صحة هذه الفرضية سيتم إستخدام أسلوب الإنحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن المراجعة الداخلية كأحد آليات الحوكمة المصرفية كمتغير مستقل (x_3)، وإدارة المخاطر المصرفية (y) كمتغير تابع، وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (04): نتائج تحليل الإنحدار الخطي البسيط على عبارات الفرضية الثالثة

	معاملات الإنحدار	أختبار (*t*)	القيمة الاحتمالية (Sig)	التفسير
$\hat{\beta}_0$	-0.478	-4.192	0.000	معنوية
$\hat{\beta}_1$	1.091	43.062	0.000	معنوية
معامل الإرتباط (*R*)	0.984			
معامل التحديد (R^2)	0.968			
إختبار (*F*)	1854.360	(0.000) النموذج معنوي		
$Y = -0.478 + 1.091X3$				

المصدر: إعداد الباحثان من الدراسة الميدانية، 2020م.

ويمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالآتي:

المنارة للدراسات
www.manaraa.com

- أظهرت نتائج التقدير وجود إرتباط طردي قوي بين المراجعة الداخلية كأحد آليات الحوكمة المصرفية كمتغير مستقل، وإدارة المخاطر المصرفية كمتغير تابع حيث بلغت قيم معامل الإرتباط البسيط (0.984)؛
- بلغت قيمة معامل التحديد (0.968)، وهذه القيمة تدل على أن المراجعة الداخلية كأحد آليات الحوكمة المصرفية كمتغير مستقل يؤثر بـ(96.8%) على إدارة المخاطر المصرفية (المتغير التابع)؛
- نموذج الإنحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة إختبار (*F*) (1854.360) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000)؛
- 0.478-: متوسط إدارة المخاطر المصرفية عندما تكون المراجعة الداخلية كأحد آليات الحوكمة المصرفية تساوي صفراً؛
- 1.091: وتعني زيادة المراجعة الداخلية كأحد آليات الحوكمة المصرفية وحدة واحدة يزيد من إدارة المخاطر المصرفية بـ109.1%.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثالثة والتي نصت على أن: " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية كأحد آليات الحوكمة المصرفية وإدارة المخاطر المصرفية " قد تحققت.

- **إختبار الفرضية الرابعة:** تنص الفرضية الرابعة من فرضيات الدراسة على الآتي:" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الخارجية كأحد آليات الحوكمة المصرفية وإدارة المخاطر المصرفية".

هدف وضع هذه الفرضية إلى بيان أثر المراجعة الخارجية كأحد آليات الحوكمة المصرفية علي إدارة المخاطر المصرفية وللتحقق من صحة هذه الفرضية سيتم إستخدام أسلوب الإنحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن المراجعة الخارجية كأحد آليات الحوكمة المصرفية كمتغير مستقل (x_3)، وإدارة المخاطر المصرفية (y) كمتغير تابع، وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (05): نتائج تحليل الإنحدار الخطي البسيط على عبارات الفرضية الرابعة

	معاملات الإنحدار	أختبار (*t*)	القيمة الاحتمالية (Sig)	التفسير
$\hat{\beta}_0$	0.436	5.903	0.000	معنوية
$\hat{\beta}_1$	0.905	54.171	0.000	معنوية
معامل الإرتباط (*R*)	0.990			
معامل التحديد (R^2)	0.980			
إختبار (*F*)	2934.521	(0.000) النموذج معنوي		
$Y = 0.436 + 0.905\,X3$				

المصدر: إعداد الباحثان من الدراسة الميدانية، 2020م.

ويمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالآتي:

- أظهرت نتائج التقدير وجود إرتباط طردي قوي بين المراجعة الخارجية كأحد آليات الحوكمة المصرفية كمتغير مستقل، وإدارة المخاطر المصرفية كمتغير تابع حيث بلغت قيم معامل الإرتباط البسيط (0.990)؛
- بلغت قيمة معامل التحديد (0.980)، وهذه القيمة تدل على أن المراجعة الخارجية كأحد آليات الحوكمة المصرفية كمتغير مستقل يؤثر بـ(98%) على إدارة المخاطر المصرفية (المتغير التابع)؛
- نموذج الإنحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة إختبار (*F*) (2934.521) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000)؛
- 0.436: متوسط إدارة المخاطر المصرفية عندما تكون المراجعة الخارجية كأحد آليات الحوكمة المصرفية تساوي صفراً؛
- 0.905: وتعني زيادة المراجعة الخارجية كأحد آليات الحوكمة المصرفية وحدة واحدة يزيد من إدارة المخاطر المصرفية بـ90.5%.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الرابعة والتي نصت على أن: " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الخارجية كأحد آليات الحوكمة المصرفية وإدارة المخاطر المصرفية " قد تحققت، ويمكن التوصل إلى ترتيب أهمية آليات الحوكمة المصرفية علي النحو التالي:

جدول رقم (06): ترتيب أهمية آليات الحوكمة المصرفية

النسبة المئوية	المحاسبة البيئية	الترتيب
%98	المراجعة الخارجية كأحد آليات الحوكمة المصرفية	1
%97.9	لجان المراجعة كأحد آليات الحوكمة المصرفية	2
%96.8	المراجعة الداخلية كأحد آليات الحوكمة المصرفية	3
%95	مجلس الإدارة كأحد آليات الحوكمة المصرفية	4

المصدر: إعداد الباحثان من الدراسة الميدانية.

5. الخاتمة

✓ **نتائج الدراسة:** من خلال الدراسة النظرية وتحليل بيانات الدراسة الميدانية توصل الباحثان إلى النتائج الآتية:

- الحوكمة المصرفية هي قواعد ونظم وإجراءات يتم إصدارها من جهات داخل المنشأة وخارجها ويتم تطبيقها والرقابة عليها عبر آليات معينة لتحقيق أهداف مرسومة مسبقاً ولخدمة الأطراف الداخلية والخارجية؛
- يقوم مجلس الإدارة بإقرار الهيكل التنظيمي للمصرف وتكوين اللجان وتعيين مسئول تكون لديه الدراية والخبرة الكافية بالمخاطر المصرفية ووضع نظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر للمصرف؛
- تتوفر لأعضاء لجنة المراجعة المعرفة الكافية بالجوانب المحاسبية والمصرفية ويهتم باستخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر ووضع ضوابط أمان ملائمة لها؛
- تهتم المراجعة الداخلية بمساعدة الإدارة في تنفيذ السياسات الإدارية الموضوعة والتأكد من الاستخدام الاقتصادي الكفء للموارد؛
- تهدف المراجعة الخارجية إلي إعطاء رأي موضوعي في التقارير وتقييم نظم الرقابة الداخلية مما يوفر معلومات تساعد المصرف في تقدير المخاطر ووضع الاحتياطات اللازمة لمواجهتها؛
- أن مجلس الإدارة يقوم بوضع نظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر للمصرف، وكما تتوفر لأعضاء لجنة المراجعة المعرفة الكافية بالجوانب المحاسبية والمصرفية، وتهتم المراجعة الداخلية بالتأكد من الاستخدام الاقتصادي الكفء للموارد، وان المراجعة الخارجية تهدف إلى تقييم نظم الرقابة الداخلية للمصرف.

✓ **توصيات الدراسة:** من خلال ما تم التوصل إليه من نتائج يوصي الباحثان بما يلي:

- أهمية العمل على توطيد تطبيق الحوكمة المصرفية في الجهاز المصرفي السوداني؛
- العمل على تفعيل دور مجالس الإدارة في سن ورقابة تطبيق القوانين واللوائح الداعمة لتطبيق الحوكمة المصرفية؛
- ضرورة تفعيل دور لجان المراجعة بالمصارف من أجل ضمان أداء مهام المراجعة الداخلية والخارجية على الوجه المطلوب للمساهمة في الإدارة الفعالة للمخاطر بالمصارف؛
- أهمية التزام المراجعة الداخلية بواجباتها المختلفة وخاصة فيما يتعلق بالمساهمة في إدارة المخاطر المصرفية؛
- ضرورة التزام المراجعين الخارجيين بالمعايير المهنية لضمان جودة المراجعة وبما يساعد في إدارة المخاطر بالمصارف.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6. قائمة المراجع:

1. ابو السعود ممدوح. (2005). دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات. المؤتمر العربى الاول للتدقيق الداخلى في اطار حوكمة الشركات حول تدقيق الشركات وتدقيق المصارف والمؤسسات المالية وتدقيق. القاهرة : جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية .
2. ابوراوى، اسامة على ميلاد. (2011). دور المراجعة الداخلية في تدعيم حوكمة الشركات. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، العدد 4_ الجزء الثانى القاهرة :جامعة حلوان ، كلية التجارة وإدارة الأعمال .
3. أحلام احمد محمد صالح. (2008). استقلال المراجع الخارجى وحياده وأثرهما في التقارير المالية للشركة المدرجه بسوق الخرطوم للاوراق المالية . الخرطوم ، السودان: كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
4. آدم عبدالله بحر. (2018). دور الحوكمة المصرفية ومقررات بازل في الحد منمخاطر الازمات المالية،. الخرطوم: جامعة النيلين، ، السودان : رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة،.كلية الدراسات العليا، .
5. البشارى مصطفي نجم. (2008). أهمية تطبيق معايير معايير حوكمة الشركات لتفعيل نظم المراجعة الداخلية في المؤسسات العامة بالسودان. مؤتمر المراجعة الداخلية الاول بالسودان حول الإدارة العامة للمراجعة الداخلية لأجه. السودان: الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، .
6. الرحيلى عوض سلامة. (2005). لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات – دراسة ميدانية لحالة السعودية ،. المؤتمر العربى الاول للتدقيق الداخلى في اطار حوكمة الشركات حول تدقيق الشركات وتدقيق. القاهرة: جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
7. السرايا محمد السيد. (2007). اصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل –الاطار النظرى والمعايير والقواعد ومشاكل التطبيق العملى. القاهرة: المكتب الجامعى الحديث للطباعة والنشروالتوزيع .
8. الصاوى عفت ابوبكر محمد. (2010). دور الإفصاح المحاسبي في حوكمة الشركات في إطار الخصخصة في مصر مع دراسة تطبيقية، الإسكندرية: جامعة الإسكندرية. مصر: كلية التجارة، رسالة دكتوراة في المحاسبة غير منشورة،.
9. الوكيل حسام السعيد. (2010). دور المراجعة الداخلية في إدارة مخاطر المنشأة. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية"كلية التجارة،جامعة حلوان ،العدد الرابع ،الجزء الثانى .
10. حسن ناظم. (2012). ،أثر حوكمة المصارف على جودة المعلومات المحاسبية. مجلة المثنى للعلوم الإدارية والإقتصادية، العدد الرابع ، المجلد الثاني، .
11. دهيرب محمد سمير. (2011). ،مدى تطبيق واعتماد المصارف المحلية العراقية للحوكمة المصرفية. مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية العراق: جامعة المثنى، كلية الإدارة و الاقتصاد .
12. رزق، عادل. (2010). 10م). إدارة الأزمات المالية العالمية،. القاهرة: مجموعة النيل العربية.
13. شحاتة ،عبدالوهاب وشحاته السيد نصر. (2006). الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات وعولمة اسواق المال ، القاهرة. الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع .
14. عبدالسيد ناظم حسن. (2012). أثر حوكمة المصارف على جودة المعلومات المحاسبية،. مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق: جامعة المثنى، كلية الإدارة و الاقتصاد، العدد 4 ، المجلد 2، .
15. عبدالله حسن الطيب. (2010). فاعلية لجان المراجعة في حوكمة الشركات واثرها في تحسين جودة معلومات التقارير المالية المنشورة،. الخرطوم، السودان: رسالة ركنوراة غير منشورة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا،.
16. عبدالله خالد أمين. (2005). م). علم تدقيق الحسابات. ط2، عمان: دار وائل للنشر.
17. فاتح وجلاب، محمد دبلة. (2014). الحوكمة المصرفية ومساهمتها في إدارة المخاطر. مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد خيضر-بسكرة، العدد الأول، .
18. كافي مصطفي يوسف. (2005). إدارة الموارد والبشرية من منظور ادارى-تنموى –تكنولوجى-عولمى، . عمان: مكتبة المجتمع العربى للنشر والتوزيع.
19. ماجدولين خالد عمر. (2017). أثر الحوكمة المصرفية في الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية . الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا،، السودان: رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة.
20. محمد سالم الصادق. (2012). حوكمة الشركات ودورها في ترشيد الاختيار بين السياسات المحاسبية البديلة. رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،.
21. مصطفي نجم البشارى. (2008). أهمية تطبيق معايير معايير حوكمة الشركات لتفعيل نظم المراجعة الداخلية في المؤسسات العامة بالسودان. مؤتمر المراجعة الداخلية الاول بالسودان حول الإدارة العامة للمراجعة الداخلية لأجه. الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،.
22. موفق أحمد ومحمد السيديه، سجى فتحي. (2008). الحوكمة والعقلانية المصرفية. . مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية (العراق: جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 10) .
23. نهال أحمد الجنيدي. (2008). تفعيل دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر. المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة،كلية التجارة جامعة الأزهر ،العدد الثالث،المجلد الثانى .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com